الأنباء
الاثنين 5 مايو 2014

الحكومة لم تستثمر الأغلبية كميزة تتيح لها العمل بأريحية

الراشد بعد تقديم استقالته: سنعود إلى صفوف الشعب لنخوض معاً حرباً ضد الفساد والمفسدين

قدم النائب علي الراشد استقالته من مجلس الأمة أمس الى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وجاء نص الاستقالة كالتالي: قال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم.

من هدي هذه الآية الكريمة، استلهمنا معاني عظيمة تحضنا على العمل تقربا لوجه الله تعالى والسعي لنيل مرضاته جل وعلا، فكان من بين سبلنا للوصول الى هذه الغاية المثلى خدمة وطننا بإخلاص وأمانة وتسخير جهودنا للاسهام في تحقيق آمال وتطلعات هذا الشعب الكريم الذي شرفنا بحمل مسؤولية كبيرة ما كان لنا ان نحملها لولا الثقة الغالية التي منحنا إياها وجددها لنا المرة تلو المرة.

وبخوضنا سبعة انتخابات تشريعية تكللت كلها - بحمد الله تعالى - بنجاح وصولنا الى مجلس الأمة، لم يكن يدر في خلدنا اطلاقا انه سيأتي علينا يوم نشهد فيه انحرافا حادا في بعض الممارسات والسلوكيات البرلمانية وتعسفا غير مبرر في غل أداتي الرقابة والمساءلة بشكل مبالغ فيه ومتكرر ومقصود، وبصورة أوحت لنا وللجميع بألا أمل بتاتا في إمكانية إصلاح هذا الاعوجاج أو بتوقف هذه الممارسات التي لا تمثل انتهاكا صارخا للدستور، حتى انها أضحت كالعرف الذي تكرس ولا مجال للحيدة عنه.

تعلمون، ويعلم الزملاء الأفاضل انه مر على البلاد الكثير من الأزمات والعديد من حالات التوتر في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلا عما تشهده العلاقات النيابية - النيابية بين فينة وأخرى من خلافات وشد وجذب وتراشق بالألفاظ وأحيانا اشتباك بالأيدي، ومع ذلك فقد كان ما سبق وعلى ما فيه من سوء مجرد خدوش سطحية على وجه تجربتنا النيابية مقارنة بما يحدث حاليا من تقييد متعمد لدور عضو مجلس الأمة وعدم السماح له بممارسة صلاحياته النيابية ومنعه من استخدام أدواته الدستورية، بشكل يتسق مع الدستور ويمكنه من مراقبة أعمال الحكومة ومساءلتها عن أي قصور.

ان الحكومة وفي ظل امتلاكها أغلبية برلمانية مريحة، فإنها لم تستثمر هذا الأمر كميزة تتيح لها العمل بأريحية وتمكنها من تحقيق طموحات المواطنين الذين ينتظرون منها انجازات ترتقي ببلادهم ويعولون عليها تحسين وتطوير مستوى الخدمات المقدمة لهم، ولكنها استغلت امتلاكها الأغلبية بالتسلط وقطع الطريق على كل نائب يفكر في مساءلتها حتى صار بتر ووأد وشطب الاستجوابات ورفعها من جدول الأعمال هو سمة المرحلة ورسالة توجهها الحكومة الى الجميع أنه لا مكان للإصلاح في هذا المجلس.

إزاء ما سبق، فإننا لا نملك سوى تقديم الشكر الجزيل وعظيم الامتنان الى الشعب الكويتي الكريم الذي أولانا ثقته الغالية لسبع دورات برلمانية متتالية، ويحدونا الأمل في ان يتفضل علينا الشعب بقبول اعتذارنا لعدم قدرتنا على الاستمرار في مجلس نكون فيه مكتوفي الأيدي بصلاحيات نيابية معدومة وأدوات رقابية مكبلة وهو ما لا نقبله لأنفسنا ولا يرضاه الشعب لنا، مع وعد وتأكيد منا ان اليأس من تحقق أي إصلاح في هذا المجلس لا يعني انهزاما أو استسلاما، بل سنعود الى صفوف الشعب بعد ان تحررنا من قيودنا كافة لنخوض معا حربا ضد الفساد والمفسدين ونتشارك جنبا الى جنب في تحقيق الخير لبلادنا.

وعليه وإعمالا بالمادة 96 من الدستور والمادة 17 من اللائحة الداخلية للمجلس، فإننا نتقدم باستقالتنا من عضوية مجلس الأمة، راجين قبولها إياها، اذ لا مجال إطلاقا للعدول عنها.

علي الراشد في مكتبه بمجلس الأمة امس

لا نملك سوى تقديم الشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى الشعب الكويتي الكريم الذي أولانا ثقته الغالية لسبع دورات برلمانية متتالية

قدمت استقالتها مكتوبة إلى رئيس مجلس الأمة

الهاشم: لن أكون شاهد زور في مجلس اقتلعت غالبيته كل أداة تراقب وتحاسب الحكومة

قدمت النائبة صفاء الهاشم استقالتها من عضوية مجلس الأمة الى رئيس المجلس مرزوق الغانم، وجاء نص الاستقالة كالتالي: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن والأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق».

بهذا القسم العظيم ومفرداته التي وعيتها كلمة كلمة وحرفا حرفا ونطق بها لساني في قاعة عبدالله السالم إيذانا بمباشرة مهام عملي كممثل للأمانة في البرلمان، مفوض من قبل الشعب للذود عن مصالحه وأمواله، ويشهد الله اننا ومنذ تلك اللحظة لم ننس هذا القسم او نحنث به يوما، رغم كل الدروب المظلمة والمسالك الوعرة من قبل رئاسة مجلس غير محايدة والتي أوصلتنا لهذه اللحظة العصيبة والفارقة في تاريخ الممارسة البرلمانية الكويتية.

السادة المحترمون أعضاء المجلس الموقر، على الرغم من اننا استبشرنا خيرا بهذا المجلس الذي جاء تلبية لإرادة شعبية آلت على نفسها ان تخرج وتتحمل مشقة الصيام وحرارة الطقس لانتخاب ممثليها ليعبروا بها دروب الأزمة الى أمان المستقبل وهو ما جعلني أحسن الظن بأن هذا المجلس سنتبارى فيه جميعا لتحقيق إنجازات تشريعية ورقابية والقيام بخطوات إصلاحية تحتاج اليها الكويت بقوة تعيد إليها شبابها وريادتها التي كانت، إلا انه اتضح لنا ومنذ وقت مبكر ان استبشارنا لم يكن في محله، فبعد استهدافنا من قبل زملاء لنا بسلسلة متواصلة من الاستفزازات والتصريحات المسيئة والتي تفاقمت وازدادت بعد افتتاح دور الانعقاد الثاني، بممارسة التضييق علينا، والتحريض ضدنا، وما واكب ذلك من تشويش متعمد وتصد فج وغمز ولمز داخل قاعة عبدالله السالم، وامتد ايضا الى خارجها بلا وازع من دين او أخلاق تردع وتمنع قبيح القول في حق نائب الأمة، الأمر الذي يجعلنا أمام حالة فريدة في الإساءة للممارسة النيابية، ودون تحريك صحيح وحياد من قبل رئاسة المجلس.

إساءات رصدها كثيرون وخاصة من يتابعون أداء المنصة والذين يجمعون على أن هناك سوء إدارة من قبل رئيس مجلس الأمة وأنه اعتاد مقاطعة مخالفيه الرأي دونما وجه حق ودون حياد.

إزاء كل هذا وبعدما تحملنا بصبر وأناة الإساءات ومحاولات البعض الحثيثة لإسكاتنا وعرقلة مهامنا بشتى الطرق والوسائل لا لشيء إلا كوننا ننشد الإصلاح ونعمل على تحقيقه، أصبح أمرا موجعا لهم، متصادما مع رغباتهم، مفسدا لتوجيهاتهم وتدابيرهم.

وإذ بنا نفاجأ بوقوع الطامة الكبرى حيث ارتكب المجلس مخالفات دستورية جسيمة بجرأة غير مسبوقة أدت إلى وأد الاستجواب وقضت أيضا على أهمية وجدوى السؤال البرلماني ما يعني تجريد النائب من جميع أدواته في الرقابة والمساءلة وهو ما يعتبر تنقيحا غير مباشر للدستور.

لقد أقدم رئيس المجلس ومجموعة من النواب على إهدار الاستجواب الموجه إلى رئيس الوزراء، عندما تم شطبه ورفعه من جدول الأعمال في مخالفة صريحة للمادة 100 من الدستور وفي إجراء أظن أنه وعلى مر السنين سيكون عارا يلاحق هذا المجلس.

كذلك فإن ما جرى فيه من إخلال جسيم من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية بنص المادة 50 من الدستور والتي تنص على الفصل بين السلطات، الأمر الذي يعني خضوع مجلس الأمة لرغبات الحكومة ما يعد إخلالا بمبدأ التوازن بين السلطات ويفقد المجلس مكانته ودوره في الرقابة والتشريع.

إننا وإذا كنا دخلنا هذا المجلس على أمل الإصلاح وبنية الإنجاز، فإننا نجد أنفسنا ملزمين أما الشعب بالمكاشفة، وبيان سوء الممارسة البرلمانية من قبل رئيس مجلس الأمة، والتي أدت في النهاية إلى خضوع البرلمان إلى سطوة الحكومة، ولا أدل على ذلك من عدم اهتمام الوزراء بالإجابة عن الكثير من الأسئلة البرلمانية ما يخالف المادتين 99 و100 من الدستور.

وكذلك العبث إما بمشاريع أو اقتراحات القوانين والتي عملنا عليها طوال الفترة السابقة والعبث باللوائح التنفيذية مثل قانون صندوق الأسرة والصندوق المليارى للمشاريع الصغيرة، الـ «B.O.T» وقانون «هيئة أسواق المال» ما أفقد النائب الكثير من أدواته.

لم يستطع هذا البرلمان أن ينجز مشاريع حقيقة تفيد المواطنين، كما أنه دوما يبتعد عن فتح كل الملفات الصعبة التي تكشف الفساد والمفسدين، انتهيت إلى قناعة لا لبس فيها ولا شك أن الإصلاح في هذا المجلس هو ضرب من الخيال، وليس بمقدورنا الالتزام بقسمنا الذي عاهدنا الأمة فيه على أداء أعمالنا بالأمانة والصدق والذود عن مصالح الشعب وأمواله. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم

لم يبق لي وأنا «بنت الكويت» الممثلة الوحيدة للمرأة في البرلمان، أي مكان في مجلس استمرأ تشويه الديموقراطية، وهو عرينها الذي يفترض فيه حمايتها، وتقديم صورة مشرفة لها.

ولا يمكن لمن عشقت «وطن النهار» أن تكون شريكا وشاهد زور في مجلس ارتضت غالبيته اقتلاع كل أداة يمكن لها أن تراقب وتحاسب الحكومة وتضع حدا لتخاذلها عن خدمة الشعب وتحقيق أمانيه وتطلعاته، ولأنني في هذا المجلس وبإرادة الشعب وبقرار من الشعب فلا أقبل من هذا المجلس سلب ما منحني إياه الشعب، لذلك سأعود إلى الشعب صاحب القرار والإرادة والسيادة لأمارس دوري كمواطنة حرة رفضت أن تكون رقما هامشيا في مجلس لا يمتلك ناصية قراره.

وعليه أتقدم باستقالتي من عضوية مجلس الأمة وفقا لما جاء في المادة 96 من الدستور وبموجب الإجراءات المعمول في المادة 17 من اللائحة الداخلية للمجلس مع اعتبار قرار الاستقالة باتا ونهائيا ولا رجعة فيه.

صفاء الهاشم تحمل ورودا بيضاء في قاعة الاحتفالات في مجلس الأمة

لم يبق لي وأنا «بنت الكويت» الممثلة الوحيدة للمرأة في البرلمان أي مكان في مجلس استمرأ تشويه الديموقراطية

لا يمكن لمن عشقت «وطن النهار» أن تكون شريكاً في اقتلاع كل أداة يمكن لها أن تراقب وتحاسب وسأعود إلى الشعب صاحب القرار والإرادة والسيادة

تحيل قانون هيئة أسواق المال إلى «المالية» في أقرب وقت

الحريص: «التشريعية» أقرت التأمين الصحي وإنشاء دائرة للمنازعات الإدارية بـ «الكلية»

قال رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب مبارك الحريص ان لجنته عقدت اجتماعها رقم 27 امس ووافقت على رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل بأغلبية الحضور.

وذكر انه اضافة الى ذلك فقد ناقشت اللجنة اقتراحات بتعديل قانون هيئة اسواق المال، مشيرا الى انه لأهمية هذا الموضوع منذ وروده الى اللجنة التشريعية فقد تم العمل على انجازه وسوف تتم احالته للجنة المالية والاقتصادية في اقرب وقت حتى تعد تقريرها حوله لترفعه للمجلس في الجلسة القادمة.وقال الحريص انه حرصا من اللجنة التشريعية بعدم تعطيل هذا المقترح نظرا لاهميته في الاقتصاد واسواق المال فقد رأت كتابة تعليق معين للجنة المالية والاقتصادية حتى يتم الانتباه الى الملاحظات الدستورية المتعلقة بالمادة 114.

وأوضح انه تمت مناقشة المقترح بقانون في شأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية تعنى بالمنازعات الادارية وتمت الموافقة عليه بإجماع النواب الحضور.

كذلك ناقشت اللجنة الاقتراح بقانون الخاص بالتأمين الصحي وتمت الموافقة عليه بالاجماع وأحيل للجنة المختصة.

وأشار الى انه تمت الموافقة على الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 43 لسنة 1992 الخاص بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة وأحيل للجنة المختصة.

د.نايف العجمي ويعقوب الصانع ومبارك الحريص ود.عبدالحميد دشتي وفيصل الدويسان

أشاد بحسن إدارته للجلسات

الهرشاني: أتشرف بوجودي في مجلس رئيسه الغانم والاستقالات بسبب أجندات خارجية

أشاد النائب حمد الهرشاني بحسن إدارة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم للجلسات ومتابعته الشؤون البرلمانية كافة، مشيرا إلى أنه يتشرف بوجوده في هذا المجلس الذي يرأسه الغانم.

ورأى الهرشاني في تصريح إلى الصحافيين أن الرئيس الغانم فاجأ الجميع بأدائه وقدرته واتزانه وعمله لمصلحة الكويت وأهلها، وهو ما أثار حفيظة ذوي الأجندات الخارجية، مؤكدا أن الغانم وفى وكفى ووضع النقاط على الحروف خلال لقائه التلفزيوني مساء أول من أمس.

وكان النائب الهرشاني طالب في بيان صحافي من الكويتيين كافة رجالا ونساء الدفاع عن وطنهم، مؤكدا أن الكويت بلده الخير والعزة والأمن والأمان ومن حقها على أبنائها الدفاع عن كيانها الذي يحاول البعض تقويضه من خلال إشاعة الفوضى والإساءة إلى السلطات الثلاث.

وقال الهرشاني في مؤتمر صحافي أن الأمور باتت واضحة وأهداف من يضمرون للكويت شرا أصبحت جلية، فإما أن يحكم مسيلمة الكذاب والإخوان الشياطين الكويت ويسيطرون عليها بالكامل أو يسعون إلى تدميرها داعيا الكويتيين إلى الاطلاع على ما يحدث في الدول المجاورة واتخاذ العبرة منها.

وذكر الهرشاني أن مسيلمة استباح كل شيء وتعرض إلى السلطات الثلاث ابتداء بالسلطة التنفيذية ومرورا بالسلطة التشريعية وانتهاء بالسلطة القضائية التي تعتبر الحصن الحصين للكويت والكويتيين مشددا على إيمان الشعب بالقضاء الشامخ الذي كان دوما عونا له.وتمنى الهرشاني تطبيق القانون على مسيلمة ومن على شاكلته لانه منذ سنوات نصب نفسه وصيا على الكويت واهلها والسلطات الثلاث، وللاسف ان القانون لم يطبق عليه رغم ما ارتكب من تجاوزات وخصوصا اتهامه لجميع شرائح المجتمع الكويتي، وفي الحقيقة هو من افسد حياة الكويتيين ولوث الجو العام وعموما هو اكبر فاسد واكبر جبان واكبر كذاب وان لم تعد الى رشدك يا مسيلمة فإن هناك رجالا اصدق واشجع منك سيوقفونك عند حدك انت وشبيحتك.

واكد الهرشاني ان اغلبية المجلس الحالي الذين وصفهم مسيلمة بالفساد والاراجوزات هم ممثلو الشعب ومن اختارهم اغلبية ابناء الكويت الرجال الاشداء الذين هبوا لنجدة وطنهم في عز الصيف وفي رمضان، انت يا مسيلمة دمى يحركها اخوان الشياطين ويستغلونها من اجل الوصول الى اهدافهم المعروفة وهي السيطرة على حكم البلد، موضحا ان مسيلمة واتباعه يتغنون بأسطوانة الاغلبية ونحن نعرف جيدا كيف تشكلت الاغلبية وما الاساليب غير السوية والخادعة التي استخدمت من اجل الوصول الى مجلس الامة وكما يقول المثل (قال خيل الخيل عام الاول - قال خيل الخيل حاضر بحاضر).

وأوضح الهرشاني ان النواب المستقلين قدموا استقالاتهم بعد فشلهم في اداء مهامهم بعدما انكشف انتماؤهم الى اجندات خارجية ولما فشلوا في اداء المهام الموكلة اليهم قدموا استقالاتهم وحصلوا على الثناء والمديح من مسيلمة الذي اعتبر استقالاتهم خطوة شجاعة.

حمد الهرشاني

الجبري: توقيعي على طلب الإحالة إلى النيابة لا يعني استهداف شخص البراك

اكد النائب محمد الجبري ان توقيعه على طلب احالة النائب السابق مسلم البراك الى النيابة لا يستهدف فيه شخص البراك «الذي تربطني بعائلته الكريمة علاقات ودية طيبة»، مشيرا الى ان ما دفعه الى هذا التوقيع هو الرغبة في استجلاء الحقيقة بعد المعلومات الخطيرة التي وردت في لقائه التلفزيوني.

واضاف في تصريح الى الصحافيين: ان ثبت ان كلام البراك صحيح فلا بد من اتخاذ موقف جاد، ولا نستحق شرف تمثيل الامة ان لم نتخذ هذا الموقف حفاظا على امن البلد.

وقال: ان ما جاء في حديث البراك يتعلق بامور تخص القضاء وذمم النواب وتحويلات مليارية، وينبغي ان نعرف الحقائق كاملة، ولا نقبل بمرور هذا الكلام دون موقف جاد حتى لو كان وراءه احد اشقائي، وليتحمل الجميع مسؤولياته، مؤكدا انه لا يرمي من توقيعه على الطلب الى سجن البراك لان هذا ليس طبعنا.

وتطرق الجبري الى ما ذكره النائب المستقيل عبدالكريم الكندري عنه من انه طلب نقطة نظام في الجلسة الماضية بناء على ورقة ارسلت له، وقال الجبري: بعدما اعطى الرئيس الحديث لثلاثة مؤيدين وثلاثة معارضين لرفع استجواب رئيس الحكومة من جدول الاعمال طلب الكندري نقطة نظام وبعده طلبت نقطة نظام ردا على كلام الكندري.

اضاف: سأثبت ذلك خلال الايام المقبلة ومن خلال التصوير والذي سيبرهن على صحة كلامي.

من جانب آخر اعلن الجبري بصفته مقرر اللجنة المالية عن اتفاق اللجنة على تشكيل لجان فرعية تضم ممثلي ديوان الخدمة المدنية واللجنة المالية والمسرحين لمتابعة اضافة بند الى قانون التأمين ضد البطالة وبما يمنح المسرحين المزيد من المزايا التي تضمن حقوقهم.

محمد الجبري